

واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره

دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030

**The reality of financial inclusion in the kingdom of Saudi Arabia and
the prospects for ist development**

-A study of the vision of the kingdom of Saudi Arabia 2030-

دحماني رشيدة¹، بلطرش زهور²

mohbougoufa@gmail.com، جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)،¹

bellatreche.zhor@gmail.com، جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)،²

تاريخ الاستلام: 2022/10/06 تاريخ القبول: 2022/11/14 تاريخ النشر: 2023/01/26

ملخص:

تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، تسعى دول العالم لتعميم الخدمات المالية لتجسيد للشمول المالي. وقد هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقع الشمول المالي في الدول النامية خاصة العربية، وقد خلصت إلى أن الدول العربية عملت على تسريع عجلة الشمول المالي لما له من دور فعال. كما توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي في الدول العربية ورغم الجهود المبذولة مازال لم يواكب المستوى العالمي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، التنمية المستدامة، السعودية.

تصنيفات JEL: G20، O29، L33.

Abstract:

In order to achieve the goals of sustainable development, the countries of the world are seeking to popularize financial services to embody financial inclusion. This research paper aimed to analyze the reality of financial inclusion in developing countries, especially Arab countries. It concluded that the Arab countries worked to accelerate financial inclusion because of its effective role. The study also found that financial inclusion in the Arab countries, despite the efforts made, still did not keep pace with the global level.

Keywords: Financial inclusion, sustainable development, Saudi.

JEL Classification Codes: G20, O2, L33.

1. مقدمة:

رغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن، نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الاتصال والرقمنة، إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات، ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، خاصة في البلدان الفقيرة من العالم. في سياق هذا الكلام تعتبر المنطقة العربية واحدة من بين المناطق في العالم التي تعاني ضعفاً، في مدى استفادة المجتمعات العربية من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي بالمنطقة وتعتبر المملكة العربية السعودية من أهم الدول التي تسعى إلى تعزيز وتطوير قطاعها المالي في ظل برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030، حيث أن النظام المالي في المملكة العربية السعودية يتمتع بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، ويشير التقرير العالمي للشمول المالي ومؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الحصول على الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية يبدو دون مستواه في البلدان النظيرة لذا ينبغي تعزيز التطور والشمول في القطاع المالي من خلال التركيز على الفئات التي لا تحصل على خدمات كافية وكل هذا تجلّى في وضع برنامج لتطوير القطاع المالي بالمملكة.

إشكالية الدراسة:

يشكل الاستمرار في تعزيز التطور والشمول في القطاع المالي أحد الأهداف الرئيسية للدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة صلابة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي من أجل مواجهة الصدمات التي تتعرض لها المملكة. وفي ظل هذا السياق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية؟ وفيما تتمثل آليات تعزيزه في ظل رؤية 2030؟

من خلال التساؤل الرئيسي تبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما هي الجهود المبذولة من قبل المملكة العربية السعودية للوصول لتطبيق الشمول المالي؟

- ما هي التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية في سبيل تحقيق الشمول المالي؟

فرضيات الدراسة:

- تمثل الجهود المبذولة من طرف المملكة العربية السعودية من اجل الوصول للشمول المالي في تنوع الخدمات المالية المقدمة للفئات المحرومة ومحدودي الدخل.
- أهم التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية انخفاض معدلات الشمول المالي رغم أنها تعتمد على تنوع النشاط الاقتصادي وتطوير القطاع المالي.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نهدف إلى إبراز أهمية توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية المصرفية إلى السكان، خاصة قاطني المناطق النائية، والعمل على فهم احتياجات المستهلك وتوفير الخدمات والمنتجات المالية التي تلي هذه الاحتياجات وتقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي للمملكة العربية السعودية والتوصية بسياسات لمعالجة الفجوات التي يحددها، وسيتم تحقيق ذلك بالاستناد إلى المعرفة الدقيقة بمستويات ونواقص وفرص وتحديات الشمول المالي التي تواجه مقدمي المنتجات والخدمات المالية للسكان البالغين.

منهجية الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تناول هذا الموضوع وفق جانبين على النحو التالي:

الجانب النظري:

- مفاهيم عامة حول الشمول المالي
- الوضع الحالي للشمول المالي بالدول العربية والمملكة العربية السعودية

الجانب التطبيقي:

- دراسة تحليلية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.

2. الجانب النظري :

1.2 مفاهيم عامة حول الشمول المالي:

في السنوات الأخيرة الماضية، اكتسب مفهوم النمو الشامل والمستدام اهتماما كبيرا كونه يعتبر نموذجا لتحقيق السياسات التنموية في الدول النامية الناشئة، وبالتوازي مع هذا النمو والتطور كان هناك اعتراف بالدور المحوري لنمو التمويل المالي الشامل في عملية التنمية، والحاجة إلى معالجة ارتفاع المستوى بشكل يحقق النمو و التنمية الشاملين.

1.1.2 مفهوم الشمول المالي:

هي الحالة التي يتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة، (عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، التأمين) بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين معيشتهم، بطريقة آمنة ومستدامة.

الشمول المالي حسب البنك الدولي:

يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين، التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة (الدولية، مركز المشروعات، 2017، صفحة 06).

الشمول المالي حسب منظمة OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي:

بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (رشيد، بن قيدة مروان، بوعافية، صفحة 93).

2.1.2 أهمية الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء. وتساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي، بشكل عام يمكن تلخيص مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية (إضاءات مالية ومصرفية، 2016):

-تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:

توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، كما يساهم توسيع استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

-تعزيز استقرار النظام المالي:

إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي.

-تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:

أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة.

-أتمتة النظام المالي:

يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية زيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرون.

2.2 الوضع الحالي للشمول المالي بالدول العربية

1.2.2 واقع الشمول المالي بالدول العربية (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 05):

حسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية الذي يعده البنك الدولي، حوالي 38 بالمائة من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية.
- بالنسبة للدول العربية:

- أقل من ربع البالغين الذين تتوفر لديهم حسابات لدى مؤسسات مالية ومصرفية، يتمتعون بحسابات ادخار.

- 72 بالمائة من البالغين لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية.

- 5 بالمائة فقط من البالغين، بدون اعتبار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تلجأ إلى الاقتراض من القنوات الرسمية.

2.2.2 ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

الجدول التالي يستعرض ترتيب الدول حسب ثلاثة مؤشرات جزئية هي:

- النسبة المثوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.

- النسبة المثوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية.

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية.

جدول رقم (01): ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

ترتيب الدول حسب: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	
1	2	3	الإمارات العربية المتحدة
2	1	1	البحرين
3	3	4	الكويت
4	5	6	المملكة العربية السعودية
5	6	13	الجزائر
6	4	2	لبنان
7	8	7	تونس
8	12	5	الأردن
9	10	10	دولة فلسطين
10	7	8	موريتانيا
11	9	11	السودان
12	11	9	مصر
13	13	12	العراق
14	14	14	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين

الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، جويلية 2018 ص 05.

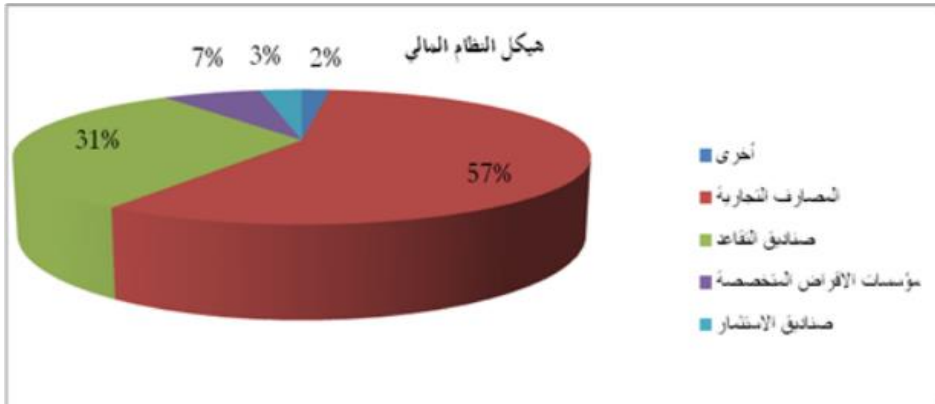
من خلال الجدول نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة 06 بالنسبة للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية، في حين احتلت البحرين المرتبة الأولى والجزائر المرتبة 13، أما بخصوص ترتيبها للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية في تحتل المرتبة 05 والمرتبة 04 بالنسبة للبالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية.

3. الجانب التطبيقي:

1.3 هيكل النظام المالي في المملكة العربية السعودية (بوظيفة رشيد، صغير عماد، 2020، صفحة 29):

يتسم النظام المالي في المملكة العربية السعودية بدرجة كبيرة من التنوع (الشكل رقم 01)، فبلغت الأصول حوالي 1.1 تريليون دولار (153 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية 2017، ويضم القطاع المالي 24 بنكا تجاريا (57 بالمئة من المجموع)، وصناديق معاشات التقاعد (31 بالمئة)، وأربع مؤسسات حكومية للإقراض المتخصصة (غير متلقية للودائع) (7 بالمئة)، وصناديق استثمار (3 بالمئة) ومؤسسات مالية أخرى، بما فيها شركات التأمين والتمويل (2 بالمئة).

الشكل رقم 01: هيكل النظام المالي بالمملكة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السابقة الذكر.

-ويهيمن القطاع المصرفي على النظام المالي، وتضم البنوك التجارية 12 بنكا محليا و 12 بنكا أجنبيا (1 بالمئة من مجموع الأصول)، وتبلغ حصة أكبر أربعة بنوك 55 بالمئة من أصول الجهاز المصرفي ومخاطر الانكشاف جراء عمليات التمويل والاقتراض عبر الحدود التي تواجهها البنوك محدودة ومتنوعة على المستوى الإقليمي، فتمثل الأخيرة أقل من 15 بالمئة من أصول الجهاز المصرفي.

-وتتبع البنوك نموذج أعمال بسيط، يتمثل أساسا في القيام بدور الوساطة في ودائع القطاع الخاص، حيث تمثل الودائع تحت الطلب 59 بالمئة من مجموع الودائع بغرض الإقراض (62 بالمئة من المجموع) وثالث الأصول عبارة عن استثمارات ونقدية واحتياطات، ونسبة صغيرة فحسب من الأصول الثابتة والأصول الأخرى، ويمثل إقراض الشركات 34 بالمئة وإقراض الأسر 20 بالمئة من مجموع الأصول على التوالي، وفيما يخص قروض الأسر، لا تشكل القروض العقارية سوى حوالي ربع مجموع القروض بينما البقية هي قروض استهلاكية وبطاقات ائتمان، والانكشاف المباشر للحكومة محدود (6 بالمئة من مجموع الأصول) بينما كان الائتمان المقدم للحكومة والمؤسسات العامة يبلغ 10.6 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

2.3 جهود الشمول المالي في السعودية (تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية).

- تعمل الهيئة النقدية في المملكة العربية السعودية على تشجيع الشمول المالي في السعودية، وهو أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج تنمية القطاع المالي، يسعى البرنامج إلى مساعدة الناس و المؤسسات للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، بالإضافة إلى إدراجها في النظام المالي لضمان حصولهم على معاملة عادلة.
- تهدف الهيئة النقدية إلى زيادة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%، زيادة التمويل المقدم من خلال تمويل الكيانات إلى 20% بحلول عام 2030 وزيادة عدد البالغين من حساب البنك إلى 90% خلال هذا العام.
- كما يهدف البرنامج إلى زيادة مدخرات الأسر، زيادة إجمالي حجم الأصول المالية، وتوليد المزيد من وظائف ذات رواتب عالية في القطاع المالي.

- تعزيز مستوى إدراج سوف تساعد على تحسين مستوى محو الأمية المالية في المجتمع السعودي، وهو عامل مهم بالنسبة للأفراد للتعرف على حقوقه المادية وكيفية حمايتها، ولكن الأهم من ذلك أنها سوف تضع المزيد من الضغط على المؤسسات المالية ، بما في ذلك المصارف ، لتصبح أكثر قدرة على المنافسة في الطريقة التي تقدم المنتجات والخدمات للعملاء من حيث الجودة والأسعار.
- وتولي مؤسسة النقد العربي السعودي أهمية كبيرة لتعزيز الإدماج المالي ، تمشيا مع رؤية عام 2030 وبرامجها التنفيذية والتشغيلية الـ 12.
- ولكي تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بتطبيق الشمول المالي، وضعت حداً أقصى للرسوم والعمولات التي يحق للمصارف أن تطبقها عند تقديم المنتجات والخدمات، وبالإضافة إلى ذلك، يمنع القانون طلب رسوم مالية أو إيداع أموال لفتح حسابات مصرفية بغية تشجيع الأفراد على فتح حساباتهم والاستفادة منها.
- مؤسسة النقد العربي السعودي أصدرت مؤخراً قواعد الوكالة المصرفية التي تسمح للبنوك استخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات نيابة عنهم في المناطق التي لا يوجد فيها بنك أو التي بها محدودية الخدمات المصرفية بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية من قبل مختلف أفراد المجتمع.
- مؤسسة النقد العربي السعودي قد نجحت إلى حد كبير في تعزيز مستوى الشمول المالي في السعودية من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والحلول الرقمية التي تسمح للأفراد الوصول إلى الخدمات من خلال قنوات متعددة ، بطريقة فعالة على مدار الساعة ، من خلال استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ، تطبيقات الإنترنت.

3.3 تحديات الشمول المالي في السعودية (تحديات الشمول المالي في السعودية):

• التوافق مع اللوائح المالية

البيئة التنظيمية المتغيرة باستمرار تشكل تحديًا مستمرًا للمؤسسات المالية من جميع الأنواع يمكن المساعدة في تخفيف عبء الامتثال، باستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية لمعالجة الالتزام التنظيمي، تعمل شركات الناشئة على سد الفجوة بين الهيئات التنظيمية وصناعة الخدمات المالية.

• استخدام البيانات المالية الكبيرة

توفر البيانات الضخمة فرصًا وعقبات أمام مقدمي الخدمات المالية، يمكن أن يساعد الاستفادة من الوسائط الاجتماعية وقواعد بيانات المستهلك وحتى موجز الأخبار البنوك على خدمة عملائها بشكل أفضل مع حماية مصالحهم بشكل أفضل، ولكن الفرز من خلال سلسلة من البيانات غير المنظمة للحصول على معلومات مفيدة ليست مهمة صغيرة او سهلة وهو يتطلب تكنولوجيا قوية لتحليل البيانات إذا أريد للمؤسسات أن تجني فائدة.

• الاحتفاظ بالعملاء في صناعة الخدمات المالية

المنافسة على عملاء الخدمات المالية لم تكن أبدا أكثر شراسة وما يهم معظم العملاء في عام 2019 هو زيادة الطابع الشخصي، وزيادة الخدمات الآلية، وتيسير الحصول على الخدمات، والمؤسسات التي يمكنها أن توفر الثلاثة كلها سوف تحصل على حصتها من السوق.

4.3 إنجازات رؤية المملكة 2030

تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى بناء اقتصاد متين لضمان استمرار الأعمال في مواجهة التحديات العالمية، ولهذا سارعت المملكة إلى إحداث تحولات كبرى في البنية التحتية الرقمية الذكية، لضمان حياة أفضل لجميع ساكنيها. وسرعان ما برهنت هذه البنية على قوتها عندما واجه الوطن هذا في عام 2020، جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) عبر توفير كافة الخدمات التي ساعدت الجميع على التعايش مع الظروف القاهرة. وإضافة إلى تنمية

الاقتصاد الرقمي، حققت برامج الرؤية إنجازات في قطاعات عدة، أبرزها: الطاقة والصناعة والخدمات اللوجستية والسياحة.

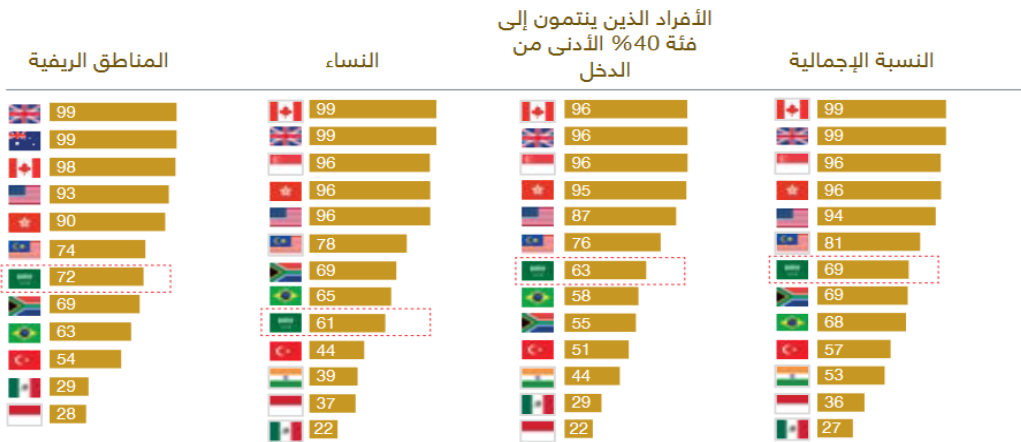
5.3 فجوات في الشمول المالي والتمويل الإنتاجي

أحد عوامل النجاح الرئيسة للقطاع المالي المزدهر هو قدرته على خدمة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الاقتصادية في العام 2016م، بلغت نسبة الذين يمتلكون حساباً مصرفياً من البالغين في المملكة العربية السعودية 74%. بينما سجلت الأسواق المتقدمة نسبة شمول تجاوزت كانت نسبة 90% وبصورة أكثر تحديداً، تحديداً كانت نسبة الشمول المالي بين النساء البالغات متدنية في المناطق النائية إذ بلغت 72% و61% عام 2016م.

المملكة العربية السعودية متأخرة عن أقرانها من ناحية حصة أصحاب الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

الشكل رقم (02): يبين ترتيب المملكة العربية السعودية حسب حصة أصحاب الحسابات في

المؤسسات المالية الرسمية



كل الأرقام بالنسب المئوية

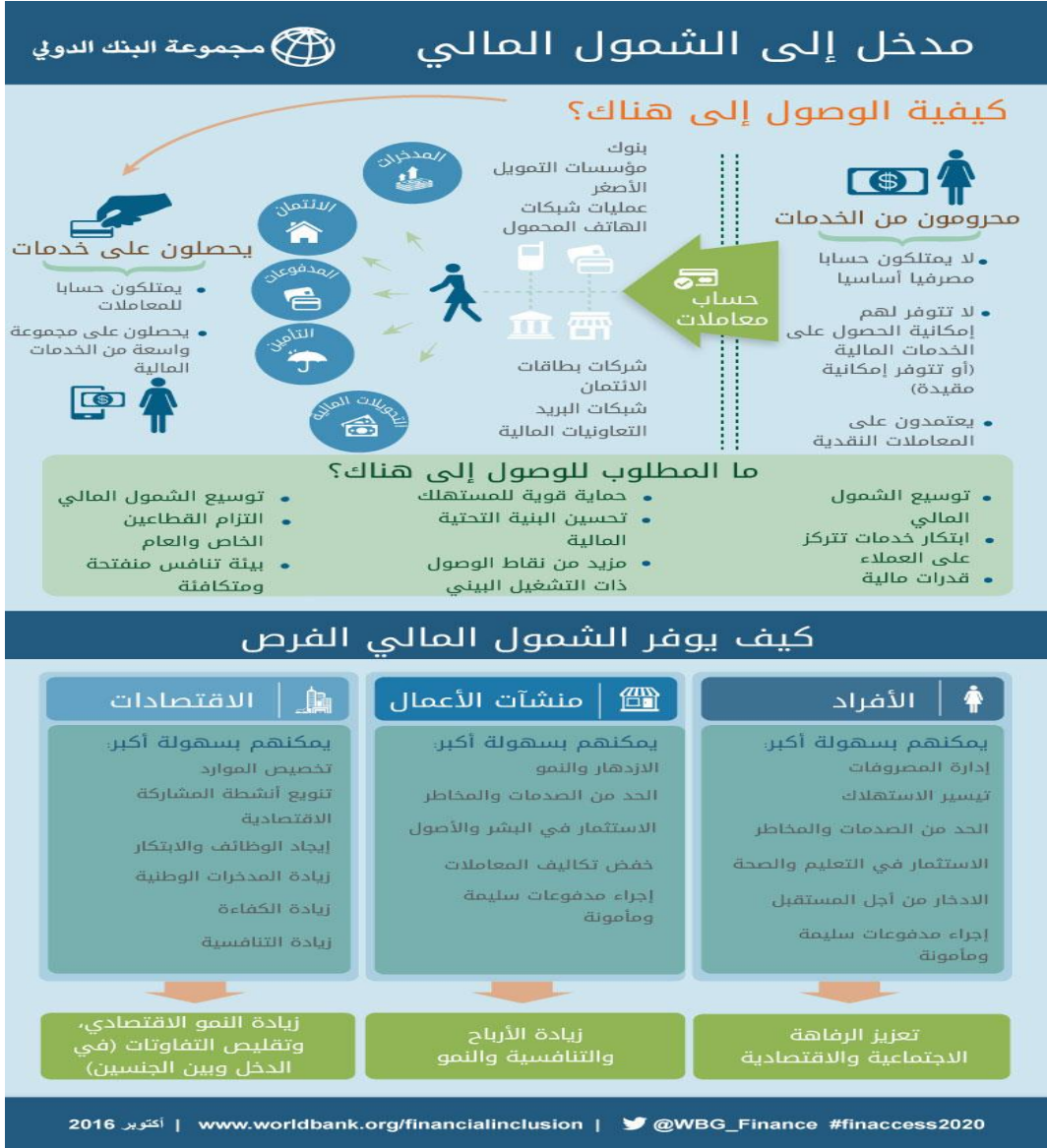
المصدر: برنامج تطوير القطاع المالي، وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة 2030 خطة التنفيذ 2020، رؤية 2030،

(تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية) ص 23.

المملكة العربية السعودية متأخرة عن أقرانها من ناحية حصة أصحاب الحسابات في المؤسسات

المالية الرسمية.

الشكل رقم (03): يبين مدخل للشمول المالي.



التوسع في تقنية البنوك لا يهدد الوظائف والتوطين

في البداية أكّد طلعت حافظ أنّ موضوع الشمول المالي يمثل مشكلة عالمية وليست مقتصرة على المملكة، لافتاً إلى أنّه بناء على إحصائيات أصدرها البنك الدولي توضح أن ما يقدر بثلاثة مليارات وستمئة ألف شخص لديهم تعاملات مالية بشكل أو بآخر. ولكن هناك 1.7 مليار شخص ليست لديهم تعاملات مالية مستقرة!! وهذا يعطينا انطباعاً واضحاً عن مشكلة الشمول المالي، حيث إنه من الضروري أن يحصل أي مواطن أو مقيم في أي دولة من الدول على أي نوع من أنواع الخدمات المالية سواء كانت بنكية أو غيرها كمنتج تأميني مثلاً أو على الأقل يجب أن يكون لديه حساب جارٍ في أحد البنوك - المصارف.

فيصل المانع: الشمول المالي يدعم عملية مكافحة غسل الأموال

وأضاف: "أما في المملكة العربية السعودية فبمقتضى رؤية المملكة 2030 الطموحة فقد تم وضع برنامج من أجل تطوير القطاع المالي لأن نسبة من لديهم تعاملات بنكية أو حسابات بنكية لا تتجاوز 74 %.. لهذا تم وضع هدف طموح بأن تتجاوز المملكة العربية السعودية هذه النسبة في (2030) 90 % حتى تتساوى مع الدول المتقدمة بحيث أن يتم شمول الخدمات المالية للمواطنين والمقيمين وأن يتم التقديم بشفافية وبأسعار عادلة، وأن يكون العميل سواء في البنك أو شركات التأمين أو أي مؤسسة مالية واعياً بهذا النوع من الخدمات. (المانع، 2020).

4. خاتمة:

الشمول المالي بات من القضايا ذات الاهتمام المتزايد من قبل صانعي السياسات في الدول العربية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على مواجهة تحديات الفقر والبطالة وإرساء العدالة الاجتماعية دعم النمو الاقتصادي والشرائح الفقيرة في المجتمع، دعم العدالة والمنافسة وأهداف التنمية المستدامة. فالمملكة العربية السعودية من بين الدول التي تواصل تطوير قطاعها المالي لدعم النمو والمساهمة في زيادة تنوع النشاط الاقتصادي حيث اعتمد برنامج تطوير القطاع المالي الذي يهدف إلى تطوير قطاع مالي

يتسم بالتنوع والفعالية لكي يدعم تنمية الاقتصاد وتنوعه ويحفز المدخرات والتمويل والاستثمار وبالتالي تعزيز الشمول المالي، فمن خلال الدراسة النظرية والعملية توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة:

- للشمول المالي مجموعة من المزايا على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي، لذا فإعداد إستراتيجية لتحقيقه مهم للغاية.
- معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم.
- يتمتع النظام المالي في المملكة العربية السعودية بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، برغم أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المجال متاح لزيادة الشمول المالي.
- تبنت المملكة العربية السعودية برنامج يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يحفز الادخار والتمويل والاستثمار في إطار (خطة التنفيذ 2020- ورؤية المملكة 2030).

التوصيات:

- ضرورة تعاون الدول العربية بتظافر الجهود لتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي، وأيضاً التعاون بين الدول العربية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة.
- اعتماد منهج موجه لتعزيز التثقيف المالي وذلك من خلال إنشاء هيئة للثقافة المالية وتطوير المحتوى التعليمي المالي، وزيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة التعامل مع النظام المصرفي.
- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية وحتى في الوطن العربي.

5. قائمة المراجع:

المقالات:

- 1 مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2017، ص06
- 2 بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص93
- 3 إضاءات مالية ومصرفية، الشمول المالي، معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة الثامنة، العدد07، فبراير2016، ص02
- 4 صندوق النقد العربي، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، جويلية 2018 ص05
- 5 بوطرفة رشيد، صغير عماد، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد(03) العدد(01)/(2020)، ص29

المواقع الإلكترونية:

- 1 تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/08/22 بالموقع الإلكتروني: <https://www.vapulus.com/ar/تحديات-الشمول-المالي-في-السعودية>
- 2 تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/08/22 بالموقع الإلكتروني: <https://www.vapulus.com/ar/تحديات-الشمول-المالي-في-السعودية>
- 3

<http://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf>

- 4 الشمول المالي مشكلة عالمية.. والحل في رؤية، تم الإطلاع عليه 2021/02/02 بالموقع الإلكتروني:

<https://www.alriyadh.com/1846356>